رقم الوثيقة : ACT 30/023/2001 بيان صحفي رقم : 071/01

26 سبتمبر/أيلول 2001

ينبغي أن ندافع جميعًا عن حقوق الإنسان

بلغت الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر/أيلول 2001 حجم المأساة الدولية. وضم الضحايا مواطنين أمريكيين فضلاً عن آسيويين وأمريكيين لاتينيين وأوروبيين، مسلمين علاوة على مسيحيين ويهود. و لم تُحدد بعد بشكل كامل هوية الجناة، لكن هناك أدلة تشير إلى أنهم ينتمون إلى عدة دول مختلفة. وغمر الحزن والغضب الناس في جميع أنحاء العا لم جراء هذا العمل الفظيع. وتستدعي هذه المأساة العالمية رداً عالمياً قائماً على القيم العالمية لحقوق الإنسان والعدالة.

وفيما يتهيأ العا لم "لرد فعل قوي"، يتحدث زعماء العا لم بلغة الحرب. وفي أوقات كهذه علينا أن نتنبه للمخاطر التي تحدق بحقوق الإنسان. ويجب ألا يطغى نفير الحرب على صوت المدافعين عن حقوق الإنسان. ونحن نصر على وجوب احترام الدول لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كافة الأوقات والظروف.

لقد شهدنا فعلاً موجة من الهجمات العنصرية الموجهة ضد أناس بسبب شكلهم أو دينهم. وتشجع التصورات المتعلقة بالتهديد على نشوء مناخ من العنصرية وكراهية الأجانب. ففي أمريكا الشمالية وأوروبا وسواهما، تعرض المسلمون والعرب والسيخ لإطلاق النار والطعن والضرب. وأُلقيت القنابل الحارقة على المساجد. وتعرضت المتاجر للنهب. وأُجبرت المدارس على إغلاق أبوابها بسبب التخويف والمضايقة.

وينبغي على الحكومات أن تتخذ إجراءات قوية ضد الاعتداءات العنصرية الموجهة ضد السكان المسلمين والآسيويين والشرق أوسطيين في بلادها، مواطنين كانوا أم أجانب. ولا يمكن للمرء أن يزعم أنه يتحدث باسم الحرية إذا لم يكن جميع المقيمين على أرضه يشعرون بأنهم متساوون في التمتع بالحماية.

وتستخدم الحكومات "الحرب ضد الإرهاب" لاتخاذ إجراءات شديدة القسوة لتقييد الحريات المدنية. وتنظر حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في نصوص تسمح لها باعتقال المهاجرين إلى أجل غير مسمى، حتى وإن لم توجه إليهم تهمة بارتكاب أي جرم. ولا يُحتمل أن تردع هذه الإجراءات الهجمات، لكنها يحتمل أن تخنق الأصوات المعارضة وتقيد الحريات الأساسية. ولهذا السبب يجب مقاومتها.

وفي سياق تحقيق التوازن بين الأمن والحرية الفردية، لا يجوز التضحية بالضمانات المعترف بها دولياً لحماية حقوق الإنسان. وحتى في أحلك الأزمات، لا تملك الحكومات حرية مطلقة للتصرف. وحتى إذا كانت في حالة حرب، عليها التمسك بالقواعد الأساسية التي تحمي أرواح المدنيين.

ولا يجوز أن يتحمل أولئك الأكثر عرضة للانتهاكات – أي اللاجئون وطالبو اللجوء الذين يهربون هم أنفسهم من القمع والإرهاب – الثمن الإنساني لهذه الأزمة. وتستغل بعض الحكومات أجواء الخوف العام لتشديد قوانين اللجوء وسياساته. وتهرع أستراليا والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ تدابير ستقوض حقوق اللاجئين وتتسبب بالمزيد من البؤس الإنساني.

وتتكشف على حدود أفغانستان أزمة إنسانية ذات حجم أسطوري، حيث تعيد إيران وباكستان النساء والأطفال والرجال الأفغان الذين يتضورون جوعاً والذين هربوا خوفاً من الهجمات العسكرية. ونحتاج إلى التحرك الآن لمنع تكرار الفاجعة التي شاهدناها في بليس عندما فر اللاجئون من كوسوفو. ويجب على المجتمع الدولي أن يصر على السماح للاجئين الأفغان بدخول الدول المجاورة. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يشارك في تحمل تكلفة ومسؤولية استضافتهم.

ويستحق ضحايا هجمات 11 سبتمبر/أيلول، أسوة بجميع الضحايا، العدالة لا الانتقام. ولكن كيف يجب أن تأخذ العدالة مجراها؛ وتسارع الحكومات إلى تحديد خياراتها في إطار استخدام القوة. وبوصفنا نشطاء لحقوق الإنسان يجب أن نحرص على الإصرار على إقامة العدل في إطار سيادة القانون. ويجب أن تتم ملاحقة المشتبه بهم وكذلك أية محاكمة لهم فيما بعد وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً والتي تنظم استخدام القوة وإجراءات المحاكمات العادلة. ولا يجوز توقيع عقوبة الإعدام.

وتسلط هجمات 11 سبتمبر/أيلول الضوء من جديد على الحاجة إلى نظام عدالة دولي. فبعض الفظائع تستدعي مساءلة دولية. وفي بعض الظروف، سيكون من الأسهل كثيراً تحقيق تعاون دولي في تقديم المشتبه بارتكابهم هذه الجرائم إلى العدالة عبر محكمة دولية. ولسوء الحظ، فإن حكومات عديدة، بمن فيها الولايات المتحدة الأمريكية لم تصادق على المحكمة الجنائية الدولية وقاومت، خلال إعداد مسودة قانون روما الأساسي، توسيع ولايتها القضائية. ومع اتضاح الحاجة لقيام تعاون دولي للتصدي للجرائم الدولية، ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تنظر في دعم إنشاء المحكمة.

والعدالة حق لجميع الضحايا، سواء قُتلوا على مرأى من وسائل الإعلام العالمية أو هلكوا في نزاع ناء. ويجب ألا يخلق الرد على مأساة 11 سبتمبر/أيلول ضحايا جدد أو يُستخدم ذريعة للاعتداء على حقوق الإنسان. وعوضاً عن ذلك، يجب أن يدفع الحكومات إلى إقامة نظام فعال للعدالة الدولية يمكنه أن يضع حداً لظاهرة إفلات جميع مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من العقاب، سواء ارتُكبت في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الشرق الأوسط أو في الشيشان أو في سيراليون.

إرين خان

الأمين العام لمنظمة العفو الدولية